JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 20, Issue 39, (2024), PP 256 - 280

اختيارات محمد السماوي وترجيحاته النحوية في كتابه ملتقطات الصحو في مستنبطات النحو

م. رغد إسماعيل عريبي المحمدي

طالبة دكتوراه ، قسم اللغة العربية ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة رازي ، كرمنشاه ، ايران .

raghadissmail@uomisan.edu.iq

https://orcid.org/0009-0008-4276-8700

أ.م. د. شهريار همتي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ جامعة رازي، كرمنشاه / إيران

Sh.hemati@razi.ac.ir

أ.م. د. محمد إبراهيم مالمير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ جامعة رازي، كرمنشاه / إيران

dr-maalmir@razi.ac.ir

أ.م. د. علي أكبر محسني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ جامعة رازي، كرمنشاه / إيران

A.mohseni@Razi.ir

الملخص :

مزج محمد بن طاهر السماوي في كتابه بين مذاهب النحاة، فجاءت مسائله مزيجٌ من النحو الكوفي والنحو البصري ومن تابعهم من البغداديين والاندلسيين والمصريين من أصحاب المدارس النحوية، فيعتمد في كثير من الاحيان على المناسبة بين الفصول في عرضه للمسائل النحوية، على الرغم من أنَّ نسبة الآراء إلى اصحابها من الأمور المهمة التي يقتضيها البحث العلمي، إلا أنَّ الأعم الأغلب في كتابه قد جاء دون إشارة إلى المذهب أو نسبة الآراء إلى أصحابها، ولعل منهجه هذا في عرض الآراء يعود إلى عدم رغبته في خوض غمار الخلاف كما فعل كثير من النحاة، أو قد يكون الخلاف عنده ليس ذا منفعة أو فائدة، وأحيانا نجده يكتفي بعرض المسألة، ويختار لنفسه مذهباً مغايراً لما ورد في أمهات الكتب- وهذا ما سنوضحه في موضعه- أو يذكر رأياً

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 20, Issue 39, (2024), PP 256 - 280

موافقا لأحد المذاهب لكنه لا يشترط فيه ما ذهبوا إليه، أي أنّه يكتفي بعموم التقعيد لا بخصوصه، وأحيانا تجده يرجح مذهبين في آنٍ واحد دون ترجيح أو اختيار أحدهما .

وما تقدم يجعل للسماوي أسلوباً مميزاً في عرضه للمسائل النحوية، وفي الوقت نفسه لا يخلو نحوه من بعض المآخذ، كالاستطراد في بعض المسائل الخلافية، وايضاً الغموض والاختصار في عرض المسائل، وأكثر مما يؤخذ عليه تركه كثير من المسائل النحوية –لا سيما الخلافية منها – خالية من الشواهد، التي قد تعين القارئ على فهم المسألة، وهذا ما نلمسه بوضوح في كثير من فصول أبوابه الثلاث.

الكلمات المفتاحية: الاختيارات، الترجيحات، الخلافات، اراء العلماء .

Muhammad Al-Samawi's choices and grammatical preferences in his book multaqatat alsahwi fi mustanbitat alnahw

Raghad Ismail Arebi

PhD student, Department of Arabic Language, College of Arts and Humanities, Razi University, Kermanshah, Iran

Shahryar Hemmati

Assistant Professor, Department of Arabic Language, College Arts and Humanities, Razi University, Kermanshah, Iran

Muhammad Ibrahim Malmir

Assistant Professor, Department of Arabic Language, College Arts and Humanities, Razi University, Kermanshah, Iran

Ali Akbar Mohseni

Assistant Professor, Department of Arabic Language, College Arts and Humanities, Razi University, Kermanshah, Iran

CC BY

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 20, Issue 39, (2024), PP 256 - 280

Abstract:

In his book, Muhammad bin Tahir Al-Samawi mixed the schools of grammarians, so his problems were a mixture of Kufic grammar, Basri grammar, and those who followed them from the Baghdadi, Andalusians, and Egyptians who were the owners of grammar schools. He often relied on the appropriateness between chapters in his presentation of grammatical issues, despite the fact that the percentage of opinions to their authors is one of the important matters required by scientific research, but most of the general information in Al-Samawi's book came without any reference to the doctrine or attributing opinions to their authors. Perhaps his approach in presenting opinions is due to his unwillingness to delve into controversy as many grammarians did, or perhaps he For him, the disagreement is of no benefit or benefit, and sometimes we find him content with presenting the issue, and choosing for himself a doctrine different from what is stated in the main books - and this is what we will explain in its place - or he states an opinion that agrees with one of the doctrines, but he does not stipulate in it what they went for, that is, he is satisfied with the generality of the restriction. Not about him, and sometimes you find him preferring two doctrines at the same time without preferring or choosing one of them.

The above gives Al-Samawi a distinctive style in presenting grammatical issues, and at the same time his approach is not devoid of some drawbacks, such as digression in some controversial issues, as well as ambiguity and brevity in presenting the issues, and more than that, he is criticized for leaving many grammatical issues - especially controversial ones - blank. It is evidence that may help the reader understand the issue, and this is what we clearly see in many of the chapters of its three sections.

Keywords: choices, preferences, disagreements, opinions of scholars

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 20, Issue 39, (2024), PP 256 - 280

المقدمة:

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كان لنهتدي لولا أنْ هدانا الله والصلاة والسلام على محمد المصطفى حبيب الله، وعلى آله بحور العلم وأصحاب الجاه، ومن تبعه بإحسان ووالاه، أمّا بعد:

فإنّ من أجلّ العلوم علوم العربية؛ إذ هي المَرْقاة إلى فهم كتاب الله تعالى واستجلاء أسراره وخفاياه، وقد بذل علماء العربية في هذا المجال جهودًا كبيرة، وقفوا من خلالها على أسرار الكثير من لطائف هذه اللغة الشريفة، فتركوا لنا تراثًا ضخمًا أودعوه نتاج فكرهم وعميق نظرهم، وهو عنوان مشرّف لحضارة هذه الأمة وأمجادها.

ومن كنوز هذا التراث كتاب (ملتقطات الصحو في مستنبطات النحو) لمحمد السماوي، ومما يزيد من قيمة هذا الكتاب أنّ مؤلفه واحد من علماء العصر الحديث، إذ امتاز بعقلية موسوعية خصبة، وذهن وقّاد مما أتاح له أنْ يجمع في مؤلفاته بين ميزتين قلّما تجتمعان هما السعة والعمق، مما أتاح له فرصة التنوع في التأليف

ومما زادني رغبة في دراسة هذا الموضوع أنّ في دراسة الخلاف النحوي اطلاعا على معظم أبواب النحو، ومعرفة في مذاهب علماء العربية وطرائق تفكيرهم وبيان آرائهم وحججهم وكيفية ردّ بعضهم على بعض ممّا يهيأ للباحث عمقًا في التفكير وثراءً في التعبير ومقدرة على الموازنة والتحليل، ولا سيما أنّ كتابه مليء بمسائل النحو، وإن لم يك المؤلف قد عزم على عدم خوض غمار الخلاف كما فعل سابقيه.

وفي رحلتي مع ملتقطات الصحو، وتتبعي لمسائل النحو الخلافية التي وردت فيه وجدت أنه قد ضمّ جميع المسائل الخلافية في النحو، ونظرًا لكثرة هذه المسائل التي لا يمكن أنْ تستوعبها هذا البحث جميعًا، لجأت إلى الانتقاء في عرض المسائل الخلافية في كل باب من الأبواب النحوية وحرصت على عرض مسألة أو مسألتين أو ثلاث من كل باب.

وجاءت الخاتمة مضمّنة بإيجاز أهمّ النتائج التي خرج بها البحث.

وقد تنوعت مصادر البحث ومراجعه فشملت كتب النحو القديمة والحديثة وكتب التفسير والقراءات ولاسيما كتب الخلاف النحوي.

واللهَ أسألُ أنْ يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم ويرزقني فيه السداد والتوفيق ويتقبله مني بقبول حسن وينفع به الدارسين، إنه وليّ ذلك والقادر عليه.

اختيارات محمد السماوي وترجيحاته النحوية في ضوء آراء العلماء وخلافاتهم:

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 20, Issue 39, (2024), PP 256 - 280

سنوضح موقفه من آراء العلماء وخلافاتهم وترجيحه لمذاهبهم في بعضٍ من فصول أبواب كتابه، كالآتي:

الباب الأول: الأسماء

- **مسألة في الفاعل:**

اختلف العلماء في رافع الفاعل، وفي هذه المسألة أقوال:

الأول: مذهب سيبويه والجمهور أنَّ رافع الفاعل هو العامل ويكون الفاعل مرفوعاً لفظاً نحو: (قام زيد)، أو تقديراً نحو قوله تعالى[1] :" **وَكَفى باللهِ شَهِيداً**"، أو ما ضُمِن معنى الفعل والظرف والمجرور[2]، وحجتهم في ذلك : أنَّ العامل اللفظي مجمع عليه، والمعنوي مختلف فيه فالمصير إلى المجمع عليه أوْلى من المصير إلى المختلف فيه، وأنّ الفعل قبله مختص فيه فعمل فيه قياساً على كل عمل مختص عمل لاختصاصه[3].

الثاني : رُفِع الفاعل لمشابهته المبتدأ؛ لأنَّ الفاعل يخبر عنه بالفعل كما يُخبر عن المبتدأ بالخبر[4]، ورُدّ هذا القول لأنَّ أمر المشابهة هنا معنوي، والمعاني لا يستقر لها عمل في الأسماء فلا يجوز تشبيه الفاعل بالمبتدأ [5].

الثالث : ارتفع لكونه فاعلاً في المعنى، ونُسِب إلى خلف الأحمر (ت195هـ)[6].

الرابع : نُقِل عن ابن هشام(ت761هـ) أنَّ الرافع في هذه المسألة هو الإسناد، أي إسناد الفعل إلى الفاعل مقدماً عليه[7]، والحجة في هذا المذهب " أنَّ إسناد الفعل إلى الفاعل هو الذي صيره فاعلاً، ولولا الإسناد والنسبة لم يكن فاعلاً ؛ ولأنَّ الإسناد يعمّ جميع الصور الإثباتية وغيرها، فأمّا رفعه بالفعل فلا يصدق إلا في إثبات الفعل وعلى الأقوال فالعامل ما به يتقوّم المعنى المقتضي؛ لأنّه لو قُطع النظر عن الفعل وعن الإسناد لم تتحقق الفاعلية"[8].

أمّا السماوي، فالظاهر من كلامه أنّهُ رجح مذهب سيبويه والجمهور من أنَّ الرافع هو العامل؛ لأنَّ الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة، فكل فعل لابد له من فعل سواء كانَّ ظاهراً أو مقدراً.

- **مسألة في المبتدأ والخبر:**

اختلف العلماء في رافع المبتدأ والخبر، وفي هذا الخلاف أقوال، نعرضها على النحو الآتي:

الأول: مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين، أنَّ رافع المبتدأ عامل معنوي، وهو الابتداء، والعامل في الخبر هو المبتدأ [9]، والحجة في ذلك أنَّ الابتداء عامل معنوي، وهذا العامل ضعيف في العمل، فلا يمكن أنْ يعمل شيئين مثلما يعمل العامل اللفظي فَعَمِل المبتدأ في الخبر [10].

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 20, Issue 39, (2024), PP 256 - 280

الثاني : مذهب الاخفش والرماني (ت384هـ)، أنَّ المبتدأ والخبر رُفِعا بالابتداء وحجتهما في ذلك، أنَّ الابتداء يعمل في اسمين، وقد عمل في المبتدأ فيعمل كذلك في الخبر، كما تعمل (كانَّ) وأخواتها، و(إنَّ) واخواتها في المبتدأ والخبر[11] .

الثالث : مذهب ابن السراج، أنَّ العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ معاً[12]، ونطالع في مقتضب المبرد تارة يتابع البصريين في مذهبهم، فيقول:" وإنما حيثُ كان خبراً، فإنّه وقع مرفوعا بالمبتدأ، كما كان المبتدأ رفعاً بالابتداء "[13]، وتارة يخالف رأيه هذا ويذهب مذهب ابن السراج ، فيقول :" الابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر"[14]، ويقول ايضاً : " وقولك زيدٌ منطلقٌ ، فزيد مرفوع بالابتداء، والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ"[15]، فيبدو اضطراب المبرد واضحا حين عرّف الابتداء بأنّه التعري من العوامل اللفظية، وهو الذي رفع المبتدأ [16].

الرابع: مذهب الجرمي(ت225هـ) والسيرافي(ت368هـ) وكثير من البصريين، أنَّ المبتدأ والخبر رُفعا لتعريهما للإسناد من العوامل اللفظية [17].

رفض الكوفيون الآراء الأنف ذكرها – أي أنْ يكون الابتداء هو التعرية من العوامل؛ لأنّه إنْ كان معنى الابتداء كذلك فهذا يعني عدم وجود العوامل، والعدم لا يعمل، وكذلك أنَّ الابتداء لا يوجب الرفع ؛ لأنَّ العرب لا تبتدئ الكلام بالمنصوبات والحروف، ولو كان الابتداء موجباً للرفع لوجب أنْ تكون الأسماء المنصوبة الواردة في بداية الكلام واجبة الرفع[18] .

الخامس : مذهب الكوفيين، بأنَّ المبتدأ ارتفع بالخبر والخبر ارتفع بالمبتدأ، ويسمونهما بـ(المترافعين)، وحجتهم في ذلك أنَّ المبتدأ لا بد له من خبر، والخبر لا بد له من مبتدأ، فكلاهما محتاج للأخر، وبه صار عمدة، ولا يمكن أنْ يتم الكلام إلا بهما[19].

ونجد أبا البقاء العكبري (ت 616هـ) قد سفّه مذهب الكوفيين من وجهين:

الأول: إنَّ المبتدأ والخبر قد يكون كل منهما جامداً، والجامد لا يعمل لعدم وجود المعنى فيه لكي يتأثر به المعمول.

الثاني : إنَّ الخبر لو كان رافعاً للمبتدأ، لوجب انْ يكون المبتدأ فاعلاً إذا كان الخبر فاعلاً، والفاعل لا يتقدم على فعله[20].

ومما تقدم من خلاف، يمكن أنْ نقف عند رأي الدكتور إبراهيم السامرائي في هذه المسألة، إذ يرى بأنَّها دخيلة مصطنعة، فإذا كانَّ حق المبتدأ الرفع، فلا بد للمنهج النحوي أنْ ينظر في الرافع له فيلتمسه في أغرب الوجوه وأضعفها، بل قد يخترعه اختراعاً، إذ تردد النحاة في إثبات الرافع لهذه المادة اللغوية، التي هي في غنى عن هذا المنهج من البحث لولا العنصر الدخيل؛ بسبب شيوع المنطق في النحو فأفسده[21].

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 20, Issue 39, (2024), PP 256 - 280

وبعد عرض آراء العلماء في هذه المسألة نجد السماوي قد تابع البصريين في مذهبهم، إذ صرح بعمل الابتداء في المبتدأ، وعمل المبتدأ في الخبر.

- **مسالة في المفعول به:**

اختلف العلماء في مسألة تجويز تقديم المفعول به على الفعل والفاعل إلى مذاهب:

المذهب الأول : مذهب البصريين، إذ جوّزوا القول: (زيداً غلامه ضَربَ)، فالمفعول به (زيداً) قُدِم على الفاعل والفعل، وقد تضمن الفاعل ضميراً يعود على المفعول به، إي إنَّ الضمير (الهاء) في (غلامه) قد عاد متقدم لفظاً متأخِر رتبة[22]، وجوّز البصريون هذه المسألة مكتفين بالتقدم اللفظي[23].

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين، أنَّ ذلك لا يجوز[24]، وحجتهم في ذلك: "أنَّ زيداً متأخر في التقدير من وجوه:

الأول: بالنظر إلى غلامه؛ لأنّه من تمام خبره.

الثاني: بالنظر إلى (ضرب)؛ لأنّه معموله.

الثالث : بالنظر إلى فاعل (ضرب)؛ لأنّه مفعوله، فبقيَّ الضمير المتصل بـ(غلامه) كأنّهُ لا مُفسِر له قبله، خلافاً لقوله تعالى[25]: "**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ**" ؛ لأنَّ المنصوب متأخر من جهة المفعولية فقط بخلاف (زيداً ضربَ غلامُه)، فإنَّهُ متأخر من جهة المعمولية والمفعولية [26].

ورجح السماوي مذهب البصريين، مشترطاً لذلك بقوله: لداعٍ عُلِما، وكأنَّه يجوّز ذلك في الضرورة وشبهها، إلا أنَّ هذا الرأي فيه نظر؛ لأنَّ القياس هنا كان على القليل النادر، إذ ورد من هذا التجويز في القلة من سماع العرب، ففيه تكلف ومخالفة لِما ورد في لغة القران الكريم، وفي هذه المسألة أيضاً ردٌّ على من يدعي قياس الكوفيين على القليل النادر[27]، بل نجد أنَّ البصريين أيضاً يقيسون على الشواهد القليلة المجهولة القائل، وإنْ كانت مخالفة للقواعد، لذلك فالراجح في هذه المسألة –من وجهة نظر الباحث– المذهب الكوفي.

- **مسألة في التمييز:**

اختلف العلماء في جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف، وفي هذه المسألة قولان:

الأول: مذهب سيبويه والفراء(ت 207هـ) وأبي علي الفارسي (377هـ) وأكثر البصريين والكوفيين أنّه لا يجوز تقديم التمييز على عامله المتصرف، وحجتهم في ذلك أنَّ التمييز هو الفاعل في المعنى، وتقديم الفاعل على فعله لا يجوز، فيقال: تفقأ زيدٌ شحماً، والمعنى: تفقأ شحمُ زيدٍ، فالمتفقئ هو الشحم، لذلك يمتنع تقديمه كما لو كان فاعلاً [28]، واحتجوا أيضاً بأنّ التمييز "لفظٌ مميزٌ فلم يجز تقديمه على العامل فيه كما لو كان غير متصرف، ألا ترى أنّك لو قلت: عندي عشرون درهماً، لم يجزْ، فكذلك إذا قلت: نفساً طاب زيدٌ "[29].

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 20, Issue 39, (2024), PP 256 - 280

الثاني : مذهب الكسائي(ت 189هـ) والجرمي(225هـ) والمازني(247هـ) والمبرد وابن مالك، جواز تقديم التمييز عامله المتصرف، مستدلين لذلك بالسماع والقياس، فمن السماع، قول الشاعر [30]:

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها ما كان نفساً بالفراق تطيب

أما القياس، فهو لأنّ العامل فعل متصرف، وما دام متصرفاً فهو كالمفعول في جواز تقديمه على فعله، نحو: عمراً ضرب زيدٌ.

واختار السماوي المذهب الثاني فقال بالجواز؛ لأنّه كما يقول أبو حيان: "وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك وقياساً على الفضلات"[31] ، ويبدو رجحانيته عند السماوي لما استدل له سابقيه من السماع والقياس .

- **مسألة تكرار المنادى المفرد المضاف:**

اختلف النحاة في تكرار المنادى المفرد المضاف، فعرضوا لهذه المسألة أنَّ فيها وجهين (النصب والرفع)، وتمثلوا لها بما جاء في كتاب سيبويه من قول الشاعر[32]:

يا تيمَ تيمَ عدي لا أبالكمُ

وقوله[33]:

يا زيدَ زيد اليَعْملات الذُّبَّلِ

فاقتصروا في نسبة وجهي الرفع أو النصب إلى سيبويه في (تيم) و(زيد) الأولين[34]، خلافاً للمبرد الذي يرى الضم اجود وهو القياس [35]، ولعل سيبويه كما يقول ابن الوراق (ت230هـ) يجعل كإضافة الثاني إليه ثم يحذفه فيبقى منصوباً على نية الإضافة، فيصبح (تيم) الثاني حشواً في الكلام [36]، بينما يرى ابن عصفور أنّ سيبويه يقدر على الأصل (يا زيد عمروٍ زيد عمرو)، ثم حذف (عمرو) الثانية لدلالة الأول عليه، فبقيَّ (يا زيدَ عمروٍ زيدَ) , ثمَّ قدّمَ (زيد) وأقحم المضاف والمضاف إليه [37]، وهذا رأي ابن هشام: حذف (اليعملات) –في أعلاه– من الثاني لدلالة الأول عليه، وأقحم (زيد) بين المضاف والمضاف إليه[38]، إلا أنَّ السيرافي لا يوافقهم الرأي، فيشرح لنا قول سيبويه قائلاً: "مذهب سيبويه أنَّ قولك: يا زيد زيد عمرو، (زيد) الأول هو المضاف الى عمرو، والثاني توكيد للأول وتكرير له، ولا تأثير له في المضاف إليه "[39]، فهنا تفسير اختيار النصب عند سيبويه في القولين الآنف ذكرهما، وهذا لا يعني اختياره النصب؛ وذلك "لأنّهم قد علموا أنّهم لو لم يكرروا الاسم كانَّ الأول نصباً، فلما كرروا الاسم توكيداً، تركوا الأول على الذي كان عليه لو لم يكرروا"[40]، لذا فوجهي (النصب والرفع) في هذه المسألة ليسا لسيبويه، بل لأُستاذه الخليل(ت174هـ)، بدليل قول سيبويه: "هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة ويكون الأول بمنزلة الآخر، وذلك قولك: يا زيدَ زيدَ عمروٍ، ويا زيدَ زيدَ أخينا،

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 20, Issue 39, (2024), PP 256 - 280

زعم الخليل (رحمه الله) ويونس أنَّ هذا كله سواءٌ، وهي لغة جيدة" [41]، إذن فاختيار النصب والرفع يعود للخليل ويونس، أما سيبويه فقد أختار الرفع بدليل قوله: "والرفع في طلحة، ويا تيمُ تيمُ عدي القياس"[42]، متبعاً في ذلك مذهب شيخه الخليل: "وزعم الخليل (رحمه الله) أنَ قولهم: يا طلحةُ أقبلْ يشبه: يا تيمُ تيمُ عدي"[43].

ومما تقدم نقف عند إيراد السماوي للخلاف بين العلماء حول أي الوجهين أرجح في هذه المسالة، والذي يبدو عليه أنَّ الأخير لم يرد أنْ يخوض في غمار الخلاف، كما فعل الأوّليّن، فعاد لنا بترجيح الوجهين (النصب والرفع)، متمثلا لهما: (يا زين زين العرب).

- **مسألة في البدل:**

اختلف العلماء في تجويز إبدال النكرة من المعرفة، وفي هذه المسألة قولان:

القول الأول: مذهب سيبويه والبصريين، إجازة إبدال النكرة من المعرفة سواء كانت النكرة من لفظ المعرفة او لم تكن أو كانت موصوفة أو غير موصوفة [44].

القول الثاني: مذهب الكوفيين وتبعهم البغداديون في ذلك أنَّ النكرة إذا أبدلت من المعرفة وجب أنْ توصف، نحو قوله تعالى:[45]"**يَسْألونَك عَنِ الشَّهرِ الحَرَام قِتالٍ فِيهِ**"؛ لأنَّ النكرة إذا لم توصف لم يكن فيها فائدة، إذ لا توجد فائدة في قولهم: مررتُ بمحمدٍ رجلٍ؛ لأنَّه من المعلوم أنَّ (محمداً) رجلٌ، فإذا وصفته أفاد[46]، واشترط البغداديون لإبدال النكرة من المعرفة أنْ يكون البدل والمبدل منه بلفظٍ واحد [47]، وحجتهم في ذلك أنّه لمْ يُسمع عن كلام العرب غير ذلك، نحو قوله تعالى: [48] "**كلَّا لَئِن لَم يَنتِه لَنَسْفعاً بالنَّاصِيةِ * ناصيةٍ كاذِبةٍ خاطِئةٍ**".

وما تقدم نقف عند ترجيح السماوي لما ذهب الية الكوفيين والبغداديين من إجازة الابدال مع اشتراط الوصف في النكرة إذا أُبدلت من معرفة.

- **مسالة في الظروف (ظرفية إذ):**

ذهب بعض العلماء المتأخرين إلى أنَّ(إذ) تأتي للسبب مجرد عن الظرفية، ونسب أبو حيان والمرادي(ت 749هـ) هذا الرأي لسيبويه [49]، إلا أنَّ الأخير لم يشرْ إلى أنَّ (إذ) تأتي تعليلية أو سببية، بل على العكس من ذلك فهو يصرح بظرفيها قائلاً:" و (إذ) وهي لِما مضى من الدهر، وهي ظرف بمنزلة (مع) "[50] ، وهذا ما اختاره السماوي.

- **مسألة في المعرفة والنكرة:**

ذهب النحاة في ترتيب المعارف إلى أقوال نذكرها كالآتي:

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 20, Issue 39, (2024), PP 256 - 280

1. مذهب سيبويه والجمهور أنَّ المضمر أعرف المعارف، ثمَّ العلم ثمَّ اسم الاشارة ثم المعرف ب(أل) [51]، وهذا وهمٌ وقع فيه أبو البركات الأنباري وأبو حيان والسيوطي ؛لأنَّ سيبويه عندما عدد المعارف في كتابه، وضع العلم أولاً والمضمر آخراً [52].

2. مذهب الكوفيين والفراء وابن السراج (ت 316هـ)، وابن كيسان (ت 127هـ)، إنَّ اسم الإشارة أعرف من العلم[53].

3. ونسب أبو حيان للصيمري[54] أنَّ العلم أعرف المعارف عنده[55]، وهو وهمٌ؛ لأنَّ الصيمري يرى أنَّ المضمر أعرف المعارف، ورتب العلم بعده [56].

4. مذهب أبي سعيد السيرافي أنّ العلم اعرفها ثم الضمير ثم اسم الإشارة ثم المعرف ب(أل)، ثم ما أُضيف إلى أحد هذه المعارف[57].

5. إنَّ المعرف بـ(أل) أعرف المعارف، وحجة من ذهب هذا المذهب، أنّ المعرف بـ(ال) قد وضع لتعريفه أداة فتميز عن غيره؛ لأنَّ باقي المعارف لم توضع لها أدوات في التعريف[58].

6. انفرد ابن مالك بهذا الرأي، إذ يرى أنَّ ضمير المتكلم أعرف المعارف؛ لدلالته على المراد بنفسه ومشاهدته لمدلوله وأنّه لا يصلح لغيره، وتميز صورته عن غيره، ويأتي بعده ضمير المخاطب، لعدم دلالته على المراد بنفسه، ولعدم مواجهته لمدلوله، ثم العلم لدلالته على المراد سواء كان حاضراً أم غائباً على سبيل الاختصاص ثم ضمير الغائب الخالي من الابهام، ثم اسم الإشارة والاسم المنادى، فهما في مرتبة واحدة؛ لأنّهما تعرّفا بالقصد، ثم الاسم الموصول، والمعرف بـ(أل)[59]، فخالف ابن مالك مذاهب النحاة جميعاً، "ولا نعلم أحداً فضّل في المضمر فجعل العلم أعرف من ضمير الغائب إلا ابن مالك"[60].

أما السماوي فقد اختار مذهب البصريين – وإنْ لم يصرح بذكره صراحة – فجعل المضمر أعرف المعارف ثم العلم واسم الاشارة والمعرف بـ(أل)، وخالفهم في إدخال (الاسم المنادى) ضمن المعارف – على شاكلة ابن مالك– والمضاف إلى هذه المعارف على شاكلة السيرافي.

- **مسألة إعمال صيغ المبالغة:**

وفيها أقوال:

الأول: مذهب سيبويه، جواز إعمال صيغ المبالغة الخمس (فعول، وفعّال، ومفعال، وفعيل، وفَعل)، واختار إعمال (فعيل) بكثرة عن إعمال (فَعل) [61].

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 20, Issue 39, (2024), PP 256 - 280

الثاني: مذهب أكثر البصريين أنَّه لا يجوز إعمال(فعيل)و (فَعل) [62]، والحجة في ذلك: "أنّ (فعيلاً) إنّما هو اسم فاعل من الفعل الذي لا يتعدى، فما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع له ملحق به، والفعل الذي هو لـ (فعيل) في الأصل إنّما هو ما كان على (فَعُل)، نحو: (كَرُم) فهو كريم، و(شَرُف) فهو شريف، ...، فما خرج إليه من باب (عَلِم) و(شَهِد)، ...، فهو ملحق به، فإنْ قلت: راحم وعالم وشاهد، فهذا اسم الفاعل الذي يراد به الفعل[63]".

والحجة في منع إعمال (فَعِل) : "إنَّ هذا لا يعمل لِما تنقل اليه الهيئة، تقول : فلان حَذر، أي: ذو حذر، وفلان بطرٌ، كقولك: ما كان ذا بطر ولقد بَطِر، وما كان ذا حَذر ولقد حَذِر[64] "

الثالث: مذهب الكوفيين أنَّ صيغ المبالغة لا يجوز إعمال شيء منها في المفعول إذا وجِد مفعول بعدها، فهو منصوب بفعلٍ مضمرٍ تُفسّره صيغة المبالغة؛ لذلك لا يجوز تقديم هذا المفعول على صيغة المبالغة، فلا يجوز: (هذا زيداً ضروب)، وعلى هذا لا يجوز أيضاً: (أزيداً أنت ضرّابه)، إلا برفع (زيد)[65]، وحجة الكوفيين في ذلك، أنَ صيغة المبالغة قد زادت على معنى الفعل بالمبالغة، إذ لا مبالغة في أفعالها، كما أنَّ صور هذه الصيغ لاتشبه صور صيغ الأفعال التي أُخذت منها[66].

ومما تقدم من آراء، نجد أنَّ السماوي قد أختار لنفسه مذهبا، يجمع فيه بين رأي سيبويه بجواز إعمال (فعول، وفعّال، ومِفعال) بكثرة، وبين مذهب أكثر البصريين بأنّ عمل (فعيل، وفَعل) من القلة المقتصرة على المسموع.

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 20, Issue 39, (2024), PP 256 - 280

الباب الثاني: الأفعال

- **مسألة في الفعل المضارع:**

اختلف العلماء في الفعل المضارع إذا اتصلت به نون النسوة، هل هو معربٌ أم مبنيٌ ؟ وفي هذه المسألة قولان:

القول الأول: مذهب سيبويه والجمهور أنّه مبني، وحجتهم لذلك ثلاث علل:

1. إنّ الفعل الماضي إذا اتصلت به نون النسوة بُنيَّ، فشابه المضارع في ذلك فاستحق البناء.
2. أنَ نون النسوة مختصة بدخولها على الأفعال دون الأسماء، ولهذا بُنيَّ الفعل المضارع معها؛ لنقصان شبهه بالاسم[67]، والفعل المضارع إنّما أُعرب لمشابهته الاسم من حيثَ إنّه يتخصص بعد أنْ يكون شائعاً كالاسم ودخول (لام) الابتداء عليه، ومشابهته لاسم الفاعل في حركاته وسكناته[68].
3. إنَّ إضافة نون النسوة إلى الفعل المضارع تعارض البناء؛ لأنّها بتركبها معه صارت كالجزء منه، وردَّ على مذهبهم بأنّه يلزم –على قولهم– بناء الفعل المضارع أيضاً إذا اتصلت به (ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة)، وأُجيب عليه بأنّه لمْ يُبنَ؛ لأنّه شابه بذلك المثنى وجمع المذكر السالم[69].

القول الثاني: مذهب ابن درستويه[70](ت 347هـ)، والسهيلي[71](ت 581هـ)، وابن طلحة[72](ت 618هـ)، أنَّهُ معرب[73]، واحتج السهيلي لذلك بأنَّ القدماء "علمونا واصّلوا لنا أصلاً صحيحاً فلا ينبغي لنا أنْ ننقضه ونكسره عليهم، وهو وجود المضارعة الموجبة للإعراب، وهو موجود في (يَفْعَلن) و (تَفْعَلن)، فمتى وجدت الزوائد الأربع وجدت المضارعة، وإذا وجدت المضارعة وجد الإعراب"[74]، وإعرابه عندهم بحرفٍ مقدرٍ، منع من ضهوره العارض فيه وهو شَبَهه بالفعل الماضي، في أنَّ النون صارت في الفعل كالجزء منه[75].

ويفسر لنا عبد الستار الجواري بناء الفعل المضارع على السكون، بأنَّ كراهية توالي الأمثال هو السبب في تسكين الفعل المضارع إذا باشرته نون الإناث، والتسكين لا علاقة له بالبناء، وإنّما سببه لفظي صوتي، ولعل سبب ذلك أنّ البناء إنّما يكون لدواعٍ معنوية، وهذي الدواعي في الفعل أنْ يكون مدلول الزمن محدد المعنى، بحيث لا يتصرف في المعاني المتعددة، ولا تدخله الأزمنة الطويلة، وهذا غير قائم في الفعل المضارع المتصل

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 20, Issue 39, (2024), PP 256 - 280

بنون النسوة[76]، والذي يفهم من كلام الجواري إنَّ المضارع معرب إذا باشرته نون النسوة، وما دخل عليه من السكون إنما يعود إلى الإعراب لا البناء.

فالراجح عند السماوي في هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، ألا وهو البناء على السكون، أمّا أصحاب القول الثاني، ففي قولهم نظر؛ لأنَّهم عندما قالوا بأنَّه معرب ذهبوا إلى تقدير الحركة الإعرابية في آخره، ومن المعروف أنّ الحركة الإعرابية لا تُقدر في الفعل إذا كان صحيح الآخر، بل تُقدر فيه إذا كان معتلاً.

- **مسألة في فعلا التعجب (الفصل بين فعل التعجب ومعموله)**

منع بعض النحاة الفصل بين فعل التعجب ومعموله، وعزوه إلى سيبويه، وأجاز بعضهم الفصل بينهما بالظروف وحروف الجر[77]، وما نُسِبَّ لسيبويه غير دقيق، فقوله: "ولا يجوز أنْ تقدم عبد الله وتؤخر (ما)، ولا تزيل شيئاً من موضعه"[78]، ففي هذا النص إشارة إلى منعه تقديم الاسم المتعجب منه على (ما) التعجبية، بدليل قول السيرافي في شرحه للكتاب: "أنَّ قول سيبويه: ولا يزيل شيئاً عن موضعه إنَّما أراد بذلك تقدم(ما) وتوليها الفعل، ويكون الاسم المتعجب منه بعد الفعل، ولم يتعرض للفصل بين الفعل، والمتعجب منه"[79]، وإلى هذا ذهب أبو علي الفارسي[80] وابن يعيش(ت 643 هـ) [81]، خلافاً لما أراده السماوي حين جوّز الفصل بتوسيط الظروف.

الباب الثالث: الحروف

- **مسألة في حروف الجر، (رُبَّ) أهي للتقليل أم للتكثير:**

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 20, Issue 39, (2024), PP 256 - 280

في هذه المسألة خمسة أقوال:

الأول: مذهب البصريين أنّها للتقليل[82]، وأُختلف في مذهب سيبويه، فقد نقل ابن خروف(ت609هـ) أنَّ سيبويه يرى أنها للتكثير[83]، وبه قال ابن مالك[84]، مستدلاً بما جاء في باب(كم) عند سيبويه: "وأعلم أنَّ (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رُبَّ)؛ لأنَّ المعنى واحد إلا أنَ (كم) اسم و(رُبَّ) غير اسم"[85]، ويبدو من كلام سيبويه هنا أنّها للتكثير؛ وذلك لحمله (رُبَّ) على (كمْ) التي تأتي لمعنى التكثير .

الثاني: مذهب الخليل الذي نقله أبو حيان: "وزعم صاحب العين أنَّها للتكثير، ولم يذكر أنَّها تجيء للتقليل" [86].

الثالث: مذهب الكوفيين وأبي علي الفارسي أنَّها تفيد التقليل والتكثير[87]، وتابعهم ابن هشام، إذ يرى أنَّها "ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً"[88]، مستدلاً بقوله تعالى: "**رُبَّما يَوَدُّ الّذينَ كَفَروا لوْ كانوْا مسْلِمينَ**"[89]، وتابعهم الدكتور فاضل السامرائي في هذا الرأي، فيرى "أنَ التقليل أصلها، ثم تستعمل في معنى التكثير، حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة في التقليل كالمجاز المحتاج إلى قرينة"[90].

الرابع: أنَّ (رُبَّ) تفيد معنى التكثير في موضع المباهاة والافتخار[91].

الخامس: أنَّ (رُبَّ) لم توضع للتقليل أو للتكثير، بل هي حرف اثبات يفهم معناها من سياق الكلام، ولم ينسب هذا المذهب لاحد، واختاره ابو حيان بقوله: "وهذا الذي نختاره من هذه المذاهب"[92].

ومما تقدم من آراء، نجد السماوي قد تابع البصريين في مذهب التقليل، ويبدو أنَّه نظر إلى الأصل الذي جاءت من أجله (رُبَّ)، كما في قول السامرائي الآنف ذكره.

- **مسألة في حروف الزيادة، (لمّا) أهي حرف أم ظرف:**

ففي هذه المسألة قولان:

الأول: مذهب سيبويه أنَّها حرف، وتربط جملة بأخرى ربطاً سببياً، وهي عنده للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره [93]، فالذي تلقيناه من السلف أنَّها حرف وجوب لوجوب [94]، وتابع سيبويه في ذلك ابن مالك، واستدل بقوله تعالى: "**وتِلكَ ٱلقرى أَهْلكناهمْ لَمَّا ظَلَموا**"[95]، أي أنَّ الهلاك جاء بسبب الظلم، لذا فإنَّ اسميتها مشكوك فيها، أمَّا حرفيتها فهي مؤكدة وظاهرة؛ لدلالتها على الشرط، فهي تقتضي وجوباً لوجوب[96].

الثاني: مذهب ابن السراج والفارسي وابن جني أنّها ظرف بمعنى (حين)، وحجتهم في ذلك إنَّ أصلها (لمْ) فلما دخلت عليها (ما) افترقت عن (لم)، كما أنَّ (لو) عندما دخلت عليها (لا) صارت لها معنى آخر، فوجب بدخول (ما) عليها أنْ تفترق عن (لم)، لذلك فهي تدخل على الفعل الماضي ويحذف جوابها نحو: (قاربت المدينة ولمّا أدخلها)، وهذا الفعل لو ظهر لَجُزِم، وهذا لا يحدث مع (لم)، فهي عندما دخلت عليها (ما) تُسِع فيها، فجُعِلت

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 20, Issue 39, (2024), PP 256 - 280

ظرفاً وإنْ وليها فعل ماضٍ [97]، واحتج الفارسي لِما ذهب إليه بقوله تعالى: [98] "**وَلَمَّا يَعْلم الله الَّذينَ جَاهَدوا مِنْكمْ** ".

أما السماوي فقد رجح مذهب سيبويه؛ لأنَّه لا يجوز "أنْ يُقال: (لَمّا أكرمتني أمس أكرمتك اليوم)؛ لأنّها إذا قُدِرت ظرفاً كان عاملها الجواب، والواقع في اليوم لا يكون في الأمس"[99].

الخاتمة:

ومما تقدم يمكن تحصل للباحثة جملة من النتائج نعرضها، كالآتي:

1. إنّ محمد السماوي لم يكن مجرد ناقل للآراء، بل نجده يرجح ويخالف واحياناً يجتهد فيختار لنفسه مذهباً مستقلاً.
2. قد يعرض السماوي المسألة النحوية ويتركها دون مناقشة، أو إبداء رأي فيها.

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 20, Issue 39, (2024), PP 256 - 280

3. لم تكن له طريقة معينة في عرض المسائل ومعالجتها، بل تنوعت طرائقه وتنوعت اساليبه، فتباينت مصطلحاته من مسألة إلى أُخرى.

4. والذي يُحسب له أنّه لم يعتنِ كثيراً بذكر التعليلات النحوية، أو يغرق نحوه بتعقيدها، ولعل قصد التيسير النحوي من خلال نظمه أوجب عليه ذلك.

5. لجأ الناظم إلى الإيجاز والاختصار في أغلب عرضه للمسائل والآراء النحوية تجنباً للملل الذي قد يصيب القارئ.

6. اعتمد التلخيص في نقله للنصوص، إذ عرضها بعبارات مختصرة وسهلة وواضحة وبسيطة، يركز فيها إلى صلب الموضوع الذي هو بصدد دراسته.

7. يمل السماوي إلى تلخيص الأفكار والموضوعات ويعرضها بصورة مختصرة وموجزة، وهو بهذا يسهل للقارئ المادة المعروضة، ويعرضها بصورة أكثر وضوحاً.

الهوامش:

1 . سورة الفتح، الآية: 42.

2 . ينظر: الكتاب: 2\33، وهمع الهوامع: 2\254، والمغني في النحو: 2\137.

3 . المغني في النحو: 2\137 ,

4 . ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 1\165، ارتشاف الضرب: 3\1321.

5 . ينظر: همه الهوامع: 2\354.

6 . ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 1\165، وارتشاف الضرب :3\1321.

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 20, Issue 39, (2024), PP 256 - 280

7 . ينظر: همه الهوامع: 2\452 , وشرح الجمل لابن عصفور: 1\165, وارتشاف الضرب: 3\1321.

8 . المغني في النحو: 2\173.

9 . ينظر: الجمل في النحو للزجاجي: 144، والانصاف في مسائل الخلاف :1\ 44، وارتشاف الضرب: 3\ 1085، وهمع الهوامع للسيوطي: 2\8.

10 . ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف للأنباري: 1\ 47، والتبين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري: 230.

11 . ينظر: معاني القران للأخفش: 1\9، وارتشاف الضرب: 3\1085.

12 . ينظر: الأصول في النحو لابن السراج: 1\85.

13 . المقتضب: 4\12.

14 . المقتضب للمبرد: 4\126.

15 . المقتضب: 4\48.

16 . ينظر: المقتضب: 4\126

17 . ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1\49، والحلل في اصلاح الخلل: 145، وارتشاف الضرب: 3\1085

18 . ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: 226، وهمع الهوامع: 2\8.

19 . ينظر: معاني القرآن للفراء: 1\13، والتبيين عن مذاهب النحويين: 225، وارتشاف الضرب: 44، والمساعد على تسهيل الفوائد: 1\206، والانصاف في مسائل الخلاف: 1\48.

20 . ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: 227.

21 . ينظر: ابراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء: 74-75.

22 . ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 2\84 ، وشرح الرضي للكافية: 1\303.

23 . ينظر: شرح الرضي على الكافية: 1\303.

24 . ينظر: ارتشاف الضرب: 3\1471، وشفاء العليل: 1\437.

25 . سورة البقرة، الآية: 124.

26 . ينظر: شرح الرضي على الكافية: 1\303.

27 . ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد طنطاوي: 149.

28 . ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور :2\283، وارتشاف الضرب :4\1634.

29 . أبو البقاء العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري: 394-395.

30 . البيت من شواهد المقتضب: 3\37، والانصاف في مسائل الخلاف: 2\828، والتبيين للعكبري: 397.

31 . ارتشاف الضرب :4\1635.

32 . البيت لجرير، ينظر: ديوانه: 212 , وخزانة الادب: 2\298، والخصائص: 1\345.

33 . البيت لعبد الله بن رواحة الأنصاري، ينظر: ديوانه: 99، وخزانة الادب: 2\302.

34 . ينظر: علل النحو لابن الوراق: 427، الايضاح في شرح المفصل: 276، وشرح الرضي على الكافية: 1\386.

35 . ينظر: خالد الازهري، شرح التصريح على التوضيح: 2\217.

36 . ينظر: ابن الوراق، علل النحو :427

37 . ينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي: 2\96.

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 20, Issue 39, (2024), PP 256 - 280

38 . ينظر: ابن هشام: شرح قطر الندى :208.

39 . شرح الكتاب للسيرافي :1\ 344.

40 . الكتاب :1\315.

41 . الكتاب :1\ 314.

42 . المصدر نفسه :1\316.

43 . الكتاب: 1\315.

44 . ينظر: الكتاب: 2\86، وارتشاف الضرب: 4\1963.

45 . سورة البقرة، الآية: 217.

46 . ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف الاشبيلي: 1\68, ونتائج الفكر في النحو: 232، وارتشاف الضرب :4\1862.

47 . ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف الاشبيلي: 1\286 , وهمع الهوامع :5\218.

48 . سورة العلق، الآية: 15و16.

49 , ينظر: ارتشاف الضرب لابي حيان: 2\235 , والجنى الداني في حروف المعاني للمرادي: 432.

50 . الكتاب: 2\229.

51 . ينظر: والانصاف في مسائل الخلاف: 2\707، وارتشاف الضرب :2\ 908، وهمع الهوامع: 1\193.

52 . ينظر: الكتاب :2\5.

53 . ينظر: الاصول في النحو لابن السراج: 1\154 , وشرح الجمل لابن عصفور :2\136، وابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد: 1\79.

54 . هو عبد الله بن علي بن اسحاق الصميري النحوي، ألف كتاب (التبصرة في النحو)، ينظر: جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات النحويين واللغات :2\89.

55 . ينظر: ارتشاف الضرب :2\908، وهمع الهوامع: 1\191.

56 . ينظر: التبصرة والتذكرة للصميري: 1\172.

57 . ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: 2\708.

58 . ينظر: ارتشاف الضرب: 2\908 , همع الهوامع: 1\191.

59 . ينظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد: 21 , وارتشاف الضرب: 2\910 , وهمع الهوامع :1\192.

60 . ارتشاف الضرب: 2\910.

61 . ينظر: الكتاب: 1\11 , وارتشاف الضرب: 5\ 2283.

62 . ينظر: المقتضب: 2\113-114، وهمع الهوامع: 5\87.

63 . المقتضب 2\113-114.

64 . المقتضب: 2\115.

65 . ينظر: ارتشاف الضرب: 5\2283.

66 . ينظر: همع الهوامع: 5\87.

67 . ينظر: الكتاب :1\13-20، وارتشاف الضرب: 2\674.

68 . ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: 2\549.

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 20, Issue 39, (2024), PP 256 - 280

69 . ينظر: همع الهوامع: 1\55.

70 . هو عبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي، أبو محمد، خلّف لنا من الاثار: غريب الحديث، وشرح الفصيح، والمقصور والممدود، ينظر: ابن النديم، الفهرست: 99 , وبغية الوعاء: 2\78.

71 . هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حبيش بن سعدون، أبو القاسم السهيلي، صنف: نتائج الفكر، والروض الأُنف في شرح السيرة النبوية، والأمالي، ينظر: بغية الوعاة: 2\115.

72 . هو محمد بن طلحة بن محمد الاشبيلي أبو بكر، كان يميل في النحو إلى مذهب ابن الطراوة، ينظر: بغية الوعاة: 2\102.

73 . ينظر: ارتشاف الضرب: 2\674 , وهمع الهوامع: 1\55.

74 . أبو القاسم السهيلي، نتائج الفكر: 87.

75 . ينظر: همع الهوامع: 1\55.

76 . ينظر: عبد الستار الجواري، نحو الفعل: 54-55.

77 . ينظر: علل النحو لابن الوراق: 415 , وشرح الكافية الشافية لابن مالك: 1\491

78 . الكتاب: 1\37.

79 . شرح الكتاب للسيرافي: 1\45, وشرح التسهيل لابن مالك :2\ 373.

80 . ينظر: ابو علي الفارسي، البغداديات: 2\256.

81 . ينظر: شرح المفصل لابن يعيش :7\150.

82 . ينظر: المقتضب للمبرد: 4\139.

83 . ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1\547.

84 . ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 3\44.

85 . الكتاب: 2\170.

86 . ارتشاف الضرب :4\1737.

87 . ينظر: البغداديات للفارسي: 293 , وارتشاف الضرب: 4\1737.

88 . مغنى اللبيب: 1\180.

89 . سورة الحجر، الآية: 2.

90 . فاضل صالح السامرائي، معاني النحو: 3\33.

91 . ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 1\500-501، وارتشاف الضرب: 4\1738.

92 . ارتشاف الضرب: 4\1738، وينظر: الجنى الداني للمرادي :440، والمساعد على تسهيل الفوائد :2\284.

93 . ينظر: الكتاب: 4\243.

94 . ينظر: مغنى اللبيب: 1\369.

95 . سورة الكهف، الآية: 59.

96 . ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 3\417، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: 3\1643.

97 . ينظر: الاصول لابن السراج: 2\157، والبغداديات للفارسي: 315-316، ومغنى اللبيب: 1\369، وهمع الهوامع: 3\219-220.

98 . سورة آل عمران، الآية: 142.

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 20, Issue 39, (2024), PP 256 - 280

99 . مغنى اللبيب: 1\369.

المصادر والمراجع:

- **القران الكريم.**
1. ارتشاف الضَّرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر، 1418هـ/1998م.
2. الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي (ت316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، 1420هـ/ 1999م.
3. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: للشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت577هـ)، ومعه كتاب "الانتصاف من الإنصاف": لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة– مصر، د.ت.
4. الإيضاح في شرح المفصل: لابن الحاجب (ت646هـ)، تحقيق: أ. د. إبراهيم محمد عبد الله، ط1، دار سعد الدين، دمشق– سوريا، 1425هـ/2005م.
5. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت، 1427هـ/ 2006م.
6. التبصرة والتذكرة: لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (من نحاة القرن الرابع)، تحقيق: د. أحمد مصطفى عليّ الدين، ط1، دار الفكر، دمشق– سوريا، 1402هـ/ 1982م.
7. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البقاء العُكْبَري (ت616هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض– المملكة العربية السعودية، 1421هـ/2000م.
8. الجمل في النحو: لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت340هـ)، حققه وقدَّم له: د. علي توفيق الحمد، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، دار الأمل، اربد– الأردن، 1408هـ/1988م.
9. الجنى الداني في حروف المعاني: للحسن بن أمّ قاسم المراديّ (ت749هـ)، تحقيق: د. طه محسن، دار الكتب، جامعة الموصل، العراق، 1396هـ/ 1976م.
10. الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البطليوسي (ت521هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد، بغداد– العراق، 1980م.
11. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر، 1418هـ/ 1997م.

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 20, Issue 39, (2024), PP 256 - 280

12. الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، ط2، دار الهدى، بيروت– لبنان، د.ت.
13. ديوان جرير بن عطية: تحقيق: نعمان أمين طه، ط3، دار المعارف، مصر، د.ت.
14. ديوان عبدالله بن رواحة الانصاري الخزرجي، دراسة وجمع وتحقيق: دحسن محمد باجوده، الناشر، مكتبة دار التراث، القاهرة، د.ت
15. شرح التسهيل: لجمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجيّاني الاندلسيّ (ت672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد– د. بدوي المختون، ط1، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة– مصر، 1410هـ/1990م.
وله ايضاً شرح الكافية الشافية: تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق– سوريا، 1402هـ/1982م.
16. شرح التصريح على التوضيح: للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت911هـ)، وبهامشه حاشية العلامة يس بن زين الدين العليمي الحمصي (ت106هـ)، المطبعة الأزهرية، القاهرة– مصر، 1344هـ/1925م.
17. شرح الرَّضي على كافية ابن الحاجب: للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي (ت686هـ)، شرح وتحقيق: أ.د. عبد العال سالم مكرم، ط1، عالم الكتب، القاهرة– مصر، 1421هـ/2000م.
18. شرح الكتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي (ت 378هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب وآخرون، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1986م.
19. شرح المفصل: للشيخ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت643هـ)، تحقيق وضبط وإخراج: أحمد السيد سيِّد أحمد، راجعه ووضع فهارسه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة– مصر، د.ت.
20. شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): لابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ)، تحقيق: د. صاحب جعفر أبو جناح، دار الكتب، جامعة الموصل– العراق، 1400هـ/1980م.
21. شرح جمل الزجاجي: لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الأندلسي (ت609هـ)، تحقيق ودراسة: د. سلوى محمد عرب، ط1، من مطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة في جامعة أم القرى، 1419هـ.
22. علل النحو: لأبي الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الوراق (ت381هـ)، تحقيق: د. محمود جاسم الدرويش، دار الحكمة، بغداد– العراق، د.ت.
23. الفهرست: اسحق بن إبراهيم بن النديم (ت 235هـ)، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 20, Issue 39, (2024), PP 256 - 280

24. الكتاب: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر، 1403هـ/2004م.
25. اللباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء العُكْبَري (ت616هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات، ود. عبد الإله نبهان، ط1، دار الفكر المعاصر، دمشق– سوريا، 1416هـ/1995م.
26. المساعد على تسهيل الفوائد: للإمام بهاء الدين بن عقيل (ت 769هـ)، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، ط2، جامعة أُمِّ القرى، المملكة العربية السعودية، 1422هـ/ 2001م.
27. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكَاوي، مطبعة العاني، بغداد – العراق، (د. ت).
28. معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت215هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1411هـ/ 1990.
29. معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ومراجعة: علي النجدي ناصف، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980.
30. معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، ط1، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

وله ايضاً: النحو العربي نقد وبناء، دار الصادق، بيروت– لبنان، د.ت.

31. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، حققه وعلق عليه: د. مازن المبارك، ود. محمد علي حمد الله، وراجعه الأستاذ سعيد الأفغاني، ط5، مؤسسة الصادق، إيران – قم، د. ت.

وله ايضاً: شرح قطر الندى وَبل الصدى، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى: لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة– مصر، 2009م.

32. المغني في النحو: لتقي الدين أبي الخير منصور بن فلاح اليمني (ت680هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد – العراق، 1999م.
33. المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرَّد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الاعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة – مصر 1415هـ/ 1994م.
34. نتائج الفكر في النحو: لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت 581هـ)، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع – السعودية.
35. نحو الفعل، أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العراقي العلمي، بغداد 1974م.

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 20, Issue 39, (2024), PP 256 - 280

36. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، د. محمد طنطاوي، ط1، دار المعارف، مصر، 1972م.
37. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: لجلال الدين السيوطي (ت911هـ)، شرح وتحقيق: أ. د عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة – مصر، 1421/ 2001م.

Sources and references

- alquran alkarim

1. Irtisaf al-Dharb from Lisan al-Arab: by Abu Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), investigation, explanation and study: Dr. Rajab Othman Muhammad, review: Dr. Ramadan Abdel Tawab, 1st edition, Al-Khanji Library, Cairo - Egypt, 1418 AH / 1998 AD.
2. Principles of Grammar: by Abu Bakr Muhammad bin Sahl bin Al-Siraj Al-Nahwi (d. 316 AH), edited by: Dr. Abdul Hussein Al-Fatli, 4th edition, Al-Resala Foundation, Beirut - Lebanon, 1420 AH / 1999 AD.
3. Fairness in matters of disagreement between the Basra and Kufan grammarians: by Sheikh Imam Kamal al-Din Abi al-Barakat Abd al-Rahman bin Muhammad bin Abi Saeed al-Anbari (d. 577 AH), and with him the book "Redress from Fairness": by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Tala'i, Cairo - Egypt, D.T.
4. Clarification in Sharh al-Mufassal: by Ibn al-Hajib (d. 646 AH), edited by: A. Dr.. Ibrahim Muhammad Abdullah, 1st edition, Dar Saad Al-Din, Damascus - Syria, 1425 AH / 2005 AD.
5. In order to be aware of the classes of linguists and grammarians: by Al-Hafiz Jalal al-Din Abd al-Rahman al-Suyuti (d. 911 AH), edited by: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, 1st edition, Al-Maktabah al-Asriya, Sidon - Beirut, 1427 AH / 2006 AD.
6. Insight and Remembrance: by Abu Muhammad Abdullah bin Ali bin Ishaq al-Saymari (a fourth-century grammarian), edited by: Dr. Ahmed Mustafa Ali Al-Din, 1st edition, Dar Al-Fikr, Damascus - Syria, 1402 AH / 1982 AD.
7. Al-Tabyin from the doctrines of the Basran and Kufan grammarians: by Abu al-Baqa al-Ukbari (d. 616 AH), study and investigation: Dr. Abdul Rahman bin Suleiman Al-Othaimeen, 1st edition, Obeikan Library, Riyadh - Kingdom of Saudi Arabia, 1421 AH / 2000 AD.
8. Sentences in Grammar: by Abu al-Qasim Abd al-Rahman bin Ishaq al-Zajjaji (d. 340 AH), verified and presented by: Dr. Ali Tawfiq Al-Hamad, 4th edition, Al-Resala Foundation, Beirut - Lebanon, Dar Al-Amal, Irbid - Jordan, 1408 AH / 1988 AD.
9. Al-Jinna Al-Dani fi Huruf Al-Ma'ani: by Al-Hasan bin Umm Qasim Al-Muradi (d. 749 AH), edited by: Dr. Taha Mohsen, Dar Al-Kutub, University of Mosul, Iraq, 1396 AH / 1976 AD.
10. Al-Hilal fi Islah al-Khalil from the Book of Camels: by Abu Muhammad Abdullah bin Muhammad bin Al-Sayyid Al-Batalyusi (d. 521 AH), edited by: Saeed Abdul Karim Saudi, Dar Al-Rashid, Baghdad - Iraq, 1980 AD.
11. The Treasury of Literature and the Heart of the Door of Lisan Al-Arab: by Abdul Qadir bin Omar Al-Baghdadi (d. 1093 AH), edited and explained by: Abdul Salam Muhammad Haroun, 4th edition, Al-Khanji Library, Cairo - Egypt, 1418 AH / 1997 AD.

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 20, Issue 39, (2024), PP **256 - 280**

Characteristics: By Abu Al-Fath Othman bin Jinni (d. 392 AH), edited by: Muhammad Ali Al-Najjar, 2nd edition, Dar Al-Huda, Beirut - Lebanon, D.T.
13. Diwan Jarir bin Attia: Edited by: Noman Amin Taha, 3rd edition, Dar Al-Maaref, Egypt, D.T.
14. Diwan of Abdullah bin Rawahah Al-Ansari Al-Khazraji, study, compilation and verification: Dahsan Muhammad Bajouda, publisher, Dar Al-Turath Library, Cairo, d.d.
15. Sharh al-Tashil: by Jamal al-Din Muhammad bin Abdullah bin Abdullah al-Ta'i al-Jiyani al-Andalusi (d. 672 AH), edited by: Dr. Abdul Rahman Al-Sayed - Dr. Badawi Al-Makhtoon, 1st edition, Dar Hajar for Printing, Publishing, Distribution and Advertising, Cairo - Egypt, 1410 AH/1990 AD.
He also has an explanation of Al-Kafiya Al-Shifa: Edited by: Dr. Abdel Moneim Ahmed Haridi, Al-Mamoun Heritage House, Damascus - Syria, 1402 AH / 1982 AD.
16. Explanation of the declaration on clarification: by Sheikh Khalid bin Abdullah Al-Azhari (d. 911 AH), and in its margin is a footnote by the scholar Yassin bin Zain Al-Din Al-Alimi Al-Homsi (d. 106 AH), Al-Azhari Press, Cairo - Egypt, 1344 AH / 1925 AD.
17. Sharh al-Radi 'ala Kafiya Ibn al-Hajib: by Sheikh Radhi al-Din Muhammad ibn al-Hasan al-Istarabadi al-Nahwi (d. 686 AH), explanation and verification: Prof. Dr. Abdel-Al Salem Makram, 1st edition, World of Books, Cairo - Egypt, 1421 AH / 2000 AD.
18. Explanation of the book Sibawayh: Abu Saeed Al-Sirafi (d. 378 AH), edited by: Dr. Ramadan Abdel Tawab and others, Egyptian General Book Authority, 1986 AD.
19. Sharh al-Mufassal: by Sheikh Muwaffaq al-Din Yaish bin Ali bin Yaish al-Nahwi (d. 643 AH), edited, edited and directed by: Ahmed al-Sayyid Sayyid Ahmed, reviewed and indexed by: Ismail Abd al-Jawad Abd al-Ghani, al-Maktabah al-Tawfiqiyya, Cairo-Egypt, D.T.
20. Explanation of Camel Al-Zajjaji (Al-Sharh Al-Kabir): by Ibn Asfour Al-Ishbili (d. 669 AH), edited by: Dr. Sahib Jaafar Abu Jannah, Dar Al-Kutub, University of Mosul - Iraq, 1400 AH / 1980 AD.
21. Explanation of the Camel of Al-Zajjaji: by Abu Al-Hasan Ali bin Muhammad bin Ali bin Kharouf Al-Andalusi (d. 609 AH), investigation and study: Dr. Salwa Muhammad Arab, 1st edition, from publications of the Institute for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, Mecca at Umm Al-Qura University, 1419 AH.
22. Reasons for grammar: by Abu Al-Hasan Muhammad bin Abdullah, known as Ibn Al-Warraq (d. 381 AH), edited by: Dr. Mahmoud Jassim Al-Darwish, Dar Al-Hekma, Baghdad - Iraq, d. T.
23. Index: Ishaq bin Ibrahim bin Al-Nadim (d. 235 AH), Dar Al-Ma'rifa, Beirut, d.t.
24. The book: By Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar (d. 180 AH), edited and explained by: Abdul Salam Muhammad Haroun, 3rd edition, Al-Khanji Library, Cairo - Egypt, 1403 AH / 2004 AD.
25. Al-Lubab fi Illāl al-Sāla wa al-Yābāb: by Abi al-Baqa al-Ukbari (d. 616 AH), edited by: Ghazi Mukhtar Tulaimat, and Dr. Abdul-Ilah Nabhan, 1st edition, Dar Al-Fikr Al-Mu'asamir, Damascus - Syria, 1416 AH/1995 AD.
26. The Helper to Facilitate Benefits: by Imam Bahaa al-Din bin Aqeel (d. 769 AH), investigation and commentary: Dr. Muhammad Kamel Barakat, 2nd edition, Umm Al-Qura University, Kingdom of Saudi Arabia, 1422 AH/2001 AD.

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 20, Issue 39, (2024), PP 256 - 280

27. Problematic issues known as Al-Baghdadiyyat: Study and investigation: Salah al-Din Abdullah al-Sinkawi, Al-Ani Press, Baghdad - Iraq, (d. T.).
28. Meanings of the Qur'an: Abu Al-Hasan Saeed bin Masada Al-Akhfash (d. 215 AH), edited by: Dr. Hoda Mahmoud Qaraa, 1st edition, Al-Khanji Library, Cairo - Egypt, 1411 AH / 1990.
29. Meanings of the Qur'an: by Abu Zakaria Yahya bin Ziyad Al-Farra (d. 207 AH), edited by: Ahmed Youssef Najati, Muhammad Ali Al-Najjar, and Dr. Abdel Fattah Ismail Shalabi, reviewed by: Ali Al-Najdi Nassef, 2nd edition, Egyptian General Book Authority, 1980.
30. Meanings of grammar: Dr. Fadel Saleh Al-Samarrai, 1st edition, Publisher: Dar Al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution - Jordan, 1420 AH - 2000 AD.
He also has: Arabic Grammar: Criticism and Construction, Dar Al-Sadiq, Beirut, Lebanon, D.T.
31. Mughni al-Labib on the books of Arabs: by Abu Muhammad Abdullah Jamal al-Din bin Yusuf bin Ahmed bin Hisham al-Ansari (d. 761 AH), verified and commented on by: Dr. Mazen Al-Mubarak, Dr. Muhammad Ali Hamdallah, reviewed by Professor Saeed Al-Afghani, 5th edition, Al-Sadiq Foundation, Iran - Qom, Dr. T.
He also has: Sharh Qatr al-Nada and Wabal al-Sada, along with the book Sabil al-Huda, edited by Sharh Qatr al-Nada: by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Tala`i, Cairo, Egypt, 2009 AD.
32. Al-Mughni in Grammar: Luqi al-Din Abi al-Khair Mansur bin Falah al-Yamani (d. 680 AH), presented, verified and commented by: Dr. Abd al-Razzaq Abd al-Rahman Asaad al-Saadi, 1st edition, House of Cultural Affairs, Baghdad - Iraq, 1999 AD.
33. Al-Muqtasib: By Abu Abbas Muhammad bin Yazid al-Mubarrad (d. 285 AH), edited by: Muhammad Abd al-Khaleq Azimah, Supreme Council for Islamic Affairs, Cairo - Egypt 1415 AH/1994 AD.
34. Results of Thought in Grammar: by Abu al-Qasim Abdul Rahman bin Abdullah al-Suhaili (d. 581 AH), edited by: Dr. Muhammad Ibrahim Al-Banna, Dar Al-Riyadh for Publishing and Distribution - Saudi Arabia.
35. Towards the Verb, Ahmed Abdel Sattar Al-Jawari, Iraqi Scientific Academy Press, Baghdad 1974 AD.
36. The origins of grammar and the history of the most famous grammarians, Dr. Muhammad Tantawi, 1st edition, Dar Al-Maaref, Egypt, 1972 AD.

37. Hama al-Hawaami' fi Sharh Jum' al-Jawaami': by Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), explanation and verification: A. Dr. Abdel-Al Salem Makram, World of Books, Cairo - Egypt, 1421/2001 AD.